



الأمين العام

كلمة الأمين العام أمام الجمعية العامة

نيويورك، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

صاحبة السعادة السيدة رئيسة الجمعية العامة،

رؤساء الدول والحكومات الموقرين،

أصحاب الفخامة والسعادة،

السيدات والسادة،

إن عالمنا يعاني حالة متأخرة من "اضطراب نقص الثقة".

والناس يتملكهم شعور بالقلق وعدم الأمان.

والثقة باتت الآن على حافة الانهيار، سواء كانت في المؤسسات الوطنية أو بين الدول أو في

النظام العالمي القائم على القواعد.

فداخل البلدان، أصبح الناس يفقدون الثقة في المؤسسات السياسية، وأخذت حالة الاستقطاب

تتزايد والشعبوية يتنامى زحفها.

وفيما بين البلدان، أصبح التعاون أمراً يكتنفه يقين أقل وصعوبة أكبر. ووصلت الانقسامات

داخل مجلس الأمن إلى مستويات صارخة.

وغدت الثقة في إدارة شؤون العالم هشة أيضاً، إذ تتجاوز تحديات القرن الحادي والعشرين

مؤسسات القرن العشرين وعقليته.

فنحن لم يكن لدينا قط نظام حقيقي لإدارة الشؤون العالمية، ناهيك عن أن يكون لدينا نظام

ديمقراطي تماماً.

ومع ذلك، فقد أرسينا على مدى عقود عديدة أسساً متينة للتعاون الدولي.

واجتمعنا معاً كأمم متحدة لبناء مؤسسات وإرساء معايير وقواعد لخدمة المصالح المشتركة.

وارتقينا بمستويات معيشة الملايين وحققنا السلام في مناطق مضطربة بل لقد تجنبنا حرباً

عالمية ثالثة.

غير أنه لا يمكن أن يؤخذ أيٌّ من ذلك على أنه أمر مسلم به.

فالיום تتزايد فوضوية النظام العالمي. وغدت علاقات القوة أقل وضوحاً.

والقيم العالمية تتآكل.  
وأصبحت المبادئ الديمقراطية محاصرة.  
وسيادة القانون يجري حالياً تقويض أسسها.  
والإفلات من العقاب يتصاعد، مع ضغط القادة والدول لتخطي الحدود داخليا وعلى  
الساحة الدولية.  
إننا نواجه مجموعة من المفارقات.  
فالعالم بات أكثر ترابطا، ولكن المجتمعات تغدو أكثر تفتتا.  
والتحديات يتزايد اكتسابها طابعا خارجيا، في الوقت الذي يتوجه فيه الكثير من الناس  
نحو الداخل.  
وتتعرض تعددية الأطراف للهجوم في وقت نحن أحوج ما نكون إليها.

أصحاب الفخامة والسعادة،  
السيدات والسادة،

صحيح أننا نتحرك الآن صوب عالم متعدد الأقطاب.  
غير أن تعددية الأقطاب لن تضمن في حد ذاتها إحلال السلام أو تحل مشاكل العالم.  
فقد كانت أوروبا متعددة الأقطاب منذ قرن مضى. وكان توازن القوى فيها يعتبر كافيا لكبح  
المتخاصمين.  
ولكن الأمر لم يكن كذلك. إذ نظرا لعدم وجود أطر قوية متعددة الأطراف للتعاون وحل  
المشاكل على نطاق أوروبا كلها، كانت النتيجة هي حرب عالمية مؤلمة.  
واليوم، قد يتزايد خطر المواجهة بسبب التحولات في توازن القوى.  
وقد قال توكيديس في تقييمه لحرب البيلوبونيز ما نصه ”إن صعود نجم أثينا وما بثَّ ذلك من  
خوف في إسبرطة جعل الحرب أمرا حتميا.“

وهذا هو ما يسميه العالم السياسي، غراهام أليسون، ”فخ توكيديس“.  
غير أنه يخلص في كتابه ”Destined for War“ (الحرب قدر محتوم) الذي يستعرض فيه أمثلة  
عديدة على حالات التخاصم في الماضي، إلى أن الصراع ما كان أبدا أمرا حتميا.  
بل إن بإمكاننا، مع التزام القيادات بالتعاون الاستراتيجي وحسن إدارة المصالح المتنافسة، أن  
نتجنب الحرب وأن نوجه العالم إلى مسار أكثر أمناً.

وعلى القادة، كل منهم على حدة، واجب النهوض برفاه شعوبهم.  
ولكن الأمر يتطلب ما هو أعمق من ذلك. فنحن، باعتبارنا قِمين على الصالح العام، علينا معاً  
كذلك واجب تشجيع ودعم إصلاح النظام المتعدد الأطراف وتنشيطه وتعزيزه.

ونحتاج إلى التزام متجدد بنظام قائم على قواعد تكون الأمم المتحدة مركزه ويشتمل على مؤسسات ومعاهدات مختلفة تبث الحياة في الميثاق.

كما نحتاج إلى أن نُظهر الفائدة المضافة التي يحققها التعاون الدولي بإحلال السلام والدفاع عن حقوق الإنسان ودفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي لصالح النساء والرجال في كل مكان.

ولهذا، فإنني ملتزم كل الالتزام بالإصلاح وبجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في تلبية احتياجاتنا وتطلعاتنا "نحن الشعوب".

وفي مواجهة التهديدات الوجودية الهائلة المحدقة بنا وبكوكبنا - وكذلك وبنفس الدرجة في وقت تلوح أمامنا فيه فرص ثمينة جدا لتحقيق الرخاء المشترك - ليس هناك سبيل للمضي قدماً، إلا العمل الجماعي البديهي من أجل الصالح العام.

فذاك هو الطريق إلى بناء الثقة.

أصحاب الفخامة والسعادة،

لقد سلطت الضوء في كلمتي في العام الماضي على سبعة تحديات. ومن المؤسف أنهما ما زالت، بعد عام مضى، قائمة دون حل.

وهناك حالة من السخط على عدم قدرتنا على إنهاء الحروب في سوريا واليمن وأماكن أخرى.

وما زال شعب الروهينغا في المنفى يعاني الصدمات البؤس ويتوق إلى الأمان والعدل.

ولا يزال الفلسطينيون والإسرائيليون أسرى صراع لا ينتهي، كما أن حل الدولتين يزداد ابتعاداً أكثر فأكثر.

وأصبح الإرهاب خطراً محققاً يغذيه سببان جذريان هما التشدد والتطرف العنيف. وصار للإرهاب ارتباط لم يسبق لقوته مثيل بالجريمة المنظمة الدولية والاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة.

ولم تخف حدة الخطر النووي، وبات عدم الانتشار يتهدده خطر حقيقي. إذ تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحديث ترساناتها. ومن الممكن إشعال فتيل سباق تسلح جديد وخفض عتبة استخدام الأسلحة.

وقد شهدنا استخدامات شائعة للأسلحة الكيميائية رغم حظرها دون أن ينال مستخدميها أي عقاب.

وهناك ضعف ينتاب تدابير الحماية من الأسلحة البيولوجية.

وانعدام المساواة يقوض حالياً الثقة في العقد الاجتماعي وهو عقبة واضحة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تتزايد التوترات المرتبطة بالتجارة.

وما زال المهاجرون واللاجئون يواجهون التمييز والغوغائية في سياق يفتقر بشكل واضح إلى التعاون الدولي الكافي.

وفي هذا العام الموافق للذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يتراجع الاهتمام بحقوق الإنسان ويتصاعد الحكم الاستبدادي.

ويجب علينا، في تلك الأجواء التي تنتشر فيها سياسة إشاعة التشاؤم، أن نحترس من النبوءات التي تحقق نفسها.

فهؤلاء الذين يرون خطراً في جيرانهم قد يسببون تهديداً لهم من العدم.

وهؤلاء الذين يُغلقون حدودهم أمام الهجرة النظامية لا يغذون بفعلهم هذا إلا عمل المهربين.

وهؤلاء الذين يتجاهلون حقوق الإنسان وهم يكافحون الإرهاب يستولدون عادةً ذات التطرف الذي يحاولون القضاء عليه.

إن من واجبنا معاً أن نعكس وجهة هذه الاتجاهات وأن نصل إلى حل لتلك التحديات.

فنحن نحتاج إلى أن نتحرك قدماً بالاستناد إلى الحقائق لا المخاوف، إلى عقل الأمور لا توهمها.

ويجب أن تكون الوقاية في صميم كل ما نقوم به.

إن هذه الدورة للجمعية العامة فرصة حقيقية لإحراز تقدم.

وأكتفي هنا بذكر مثال واحد. إنني أرحب بالتأييد القوي الذي تم إظهاره لمبادرات المتعلقة بالعمل من أجل حفظ السلام - التي نالت تأييد أكثر من 148 دولة ومنظمة دولية. وهدف المبادرة هو مساعدة بعثاتنا على أن تنجح في سياقات اليوم المديدة والمتقلبة.

غير أنني أود اليوم أن أركز على تحديين رئيسيين أخذنا منذ العام الماضي يكتسبان طابعاً غاية في الإلحاح وهما: تغير المناخ والمخاطر الجديدة المرتبطة بالتطورات التكنولوجية.

وسأتناول كلا منهما على حدة.

السيدات والسادة،

أولاً، التهديد الوجودي المباشر لتغير المناخ.

لقد وصلنا إلى لحظة فارقة.

فإذا لم نغير المسار في العامين المقبلين، فإننا بذلك نخاطر بفقدان السيطرة على تغير المناخ.

فتغير المناخ يتحرك بسرعة تفوق سرعتنا نحن، وقد ولدت سرعته هذه إشارة استغاثة مدوية في

عالمنا كله.

ووفقاً للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، شهد العقدان الماضيان أحرّ 18 سنة منذ أن بدأ وصول

درجات الحرارة إلى مستويات قياسية في عام 1850.

ومنذ بضعة أسابيع بدأ الجزء الأسماك والمفترض أنه الأمتن من الجليد البحري الواقع شمال

غرينلاند في التصدع.

ووصل تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى أعلى مستوياته منذ 3 ملايين سنة، وهو آخذ في الارتفاع.

ومما زاد الطين بلة أننا، نحن قادة العالم، لا نفعل ما يكفي. يجب علينا أن نستمع إلى أفضل علماء الأرض. يجب أن نرى ما يحدث أمام أعيننا.

ويجب أن نكون أكثر طموحا وأن يكون لدينا إحساس أقوى بالحاح تلك المسألة. ويجب أن نضمن تنفيذ اتفاق باريس.

ذلك أن الاتفاق ينطوي على إمكانات هائلة لجعلنا نسير المسار الصحيح، غير أن أهدافه - التي تمثل الحد الأدنى اللازم بالكاد لتجنب أسوأ آثار تغير المناخ - بعيدة عن التحقق.

ومن دواعي قلقي أن المفاوضات التي عقدت مؤخرا في بانكوك في سبيل وضع مبادئ توجيهية للتنفيذ انتهت دون أن تحقق تقدما كافيا.

وسيكون مؤتمر الأطراف الرابع والعشرون المقبل الذي سيعقد في بولندا في كانون الأول/ديسمبر حدثا بالغ الأهمية. ولا بد له من النجاح. وكما قلت مؤخرا، لا يمكننا أن نسمح لمؤتمر كاتوفيتسا بأن يدكّرنا بالانقسامات بين الدول الأعضاء التي أصابت مؤتمر كوبنهاغن بالشلل.

والخبر السار في هذا الصدد هو أن التكنولوجيا تقف في صفنا.

فقد أصبحت الطاقة النظيفة أرخص ثمنا وأكثر قدرة على المنافسة.

وإذا سلكتنا الطريق الصحيح، فيمكن للإجراءات المتخذة في مجال المناخ أن تضيف 26 بليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030.

ويمكن لسياسات الاقتصاد الأخضر أن توجد 24 مليون فرصة عمل جديدة.

ويتزايد حاليا عدد الشركات والمستثمرين الذين يتبين لهم أن الأعمال التجارية الخضراء هي أعمال مربحة.

إن الإجراءات المتخذة في مجال المناخ، وهي أبعد ما تكون عن تحديد دعائم الاقتصاد، تخلق قطاعات صناعة جديدة وأسواقا جديدة والمزيد من فرص العمل مع تخفيفها في الوقت ذاته من الاعتماد على الوقود الأحفوري.

ليست هذه الإجراءات هي ما يعرض الاقتصاد للأخطار، بل إن التقاعس عنها هو الخطر المحقق به.

ولا بد في ظل ذلك أن تتحلى الحكومات بالحكمة والشجاعة.

ويعني هذا:

- الكف عن تقديم الإعانات المالية التي تقدّر بالمليارات إلى قطاع الوقود الأحفوري.
- وضع سعر عادل للكربون.
- الكف عن الاستثمار في بنى تحتية غير مستدامة تديم ممارسات ضارة لعشرات السنين.

إن مستقبلنا هو المطروح على المحك. فتغيّر المناخ لن يبقى على أخضر ولا يابس ومن الممكن أن يزلزل بنيان العالم. ولذلك فإن ضمان الرخاء للعالم والأمن للأمم يقتضي خفض الاحتراز العالمي إلى مستوى أقل بكثير من درجتين مئويتين.

ولهذا السبب، سأعقد في شهر أيلول/سبتمبر المقبل مؤتمر قمة عن المناخ لحشد الهمم والأموال. وسيكون مؤتمر القمة هذا مناسبة تجمع بين الدول والمدن، وبين عناصر الاقتصاد الحقيقي الفاعلة وصناع القرار، وبين الشركات ومجتمع المال وممثلي المجتمع المدني، الذين سيعكفون جميعاً على معالجة لب هذه المشكلة.

وسيعقد مؤتمر القمة قبل سنة من تنقيح التزامات الدول المنبثقة عن اتفاق باريس. وهي الالتزامات التي ينبغي أن تبلّغ مدى أبعد مما هي عليه الآن.

لا بد لنا من طموح أقوى من ذي قبل، طموح تحيّن للقيادات والشركاء فرصة الإفصاح عنه في مؤتمر القمة هذا.

ولكي يكون هذا الطموح ممكناً، يتحتم علينا التحرك منذ الساعة.

فالعالم بحاجة إلى أن نكون جميعاً رعاة للإجراءات المتخذة في مجال المناخ.

أصحاب الفخامة والسعادة،

دعوني الآن أنتقل إلى الحديث عن التكنولوجيات الجديدة و عما يمكننا عمله لتحقيق ما تعدّ به من ثمار ودفع ما تجلبه من مخاطر.

وإنما تعدد بشار هائلة. فقد ساعد التقدم العلمي على مداواة الأمراض الفتاكة، وإطعام سكان تتكاثر أعدادهم، وعلى الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، والربط بين الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والأسر والأصدقاء في جميع أنحاء العالم.

وثمة مجالات تتسارع فيها وتيرة التقدم مثل الذكاء الاصطناعي وتقنية سلسلة السجلات المغلقة والتكنولوجيا الأحيائية، وتتوافر فيها إمكانية الدفع بالتقدم بسرعة فائقة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فالذكاء الاصطناعي يربط بين الناس المختلفة ألسنتهم، كما أنه يساعد الأطباء على تشخيص ما يلمّ بمرضهم على نحو أفضل. أما المركبات المسيرة بلا سائق، فستحدث ثورة في عالم النقل.

ولكن هذا الأمر لا يخلو من مجازفة ومن مخاطر جسيمة.

فقد تعطل التطورات التكنولوجية أسواق العمل مع تبدّل الوظائف التقليدية أو اختفائها، وذلك في الوقت الذي يستمر فيه تزايد أعداد الشباب الباحثين عن فرص العمل. وستنشأ الحاجة إلى إعادة تدريب العمالة على مستويات لم تكن في السابق لتخطّر وبال. ولا بد من تكييف التعليم مع هذه الاحتياجات منذ أبكر مراحلها. فطبيعة العمل نفسها مصيرها التغيّر. وقد يتعين على الحكومات النظر في وضع برامج معززة لشبكات الأمان الاجتماعي، بما يشمل على سبيل الاحتمال تقديم الدخل الأساسي الشامل.

وفي الوقت نفسه، يساء استخدام التكنولوجيا من قبل الإرهابيين ولأغراض الاستغلال والانتهاك الجنسين.

فشبكات الجريمة المنظمة تترصد في عثمة الإنترنت المظلم، فتستغل التشفير وخاصة الدفع بالعملة المشفرة التي تتيح لها الاتجار بالأشخاص والسلع غير القانونية من وراء ستار يكاد يحجب هويتها بالكامل.

وتقدّر بعض التقارير أن الجريمة الإلكترونية باتت الآن تدر على مرتكبيها دخلاً بلغ 1.5 تريليون دولار سنوياً.

كما أن الأعمال الكيدية التي تتم في الفضاء الإلكتروني - مثل حملات التضليل - تستقطب المجتمعات المحلية وتقوض أواصر الثقة بين الدول.

ويتزايد يوماً بعد يوم عدد من يستقون معلوماتهم من منافذ تلقيم إخبارية أو على وسائل التواصل الاجتماعي تردّد صدق آرائهم، وتعزّز النزعة القبلية فيهم، وتؤكد للناس أنهم على حق وأن الآخر على خطأ.

وتُستغل الثورة الرقمية أيضاً للتمييز ضد المرأة وتعزيز ثقافتنا التي تسودها الهيمنة الذكورية.

والواقع أن هناك هوة عميقة بين الجنسين من حيث قدرتهما على الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية، مما يوسّع بدوره من الفجوة الرقمية.

لا بد أن نفتح الحواجز ونخلق الفرص للمرأة، وأن نكفل المساواة ونغيّر من الثقافة السائدة على شبكة الإنترنت والثقافة المؤسسية السامة. ويجب أن يفتح قطاع التكنولوجيا أبوابه وأن يصبح أكثر تنوعاً لأسباب ليس أقلها مصلحته الخاصة.

ومع استباق التكنولوجيا للمؤسسات، سيكون التعاون بين البلدان وفيما بين الجهات صاحبة المصلحة أمراً بالغ الأهمية، ويشمل ذلك الدول الأعضاء والقطاع الخاص ومراكز البحوث والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

وهناك العديد من الحلول التي تعود بالنفع على الجميع يمكن التصدي بها للتحديات الرقمية. ونحن بحاجة ماسة إلى التوصل إليها وتطبيقها.

وإننا، في الأمم المتحدة، نعمل على تسخير التكنولوجيات لدعم أهداف التنمية المستدامة. فنقوم بإنشاء مختبرات ابتكارية، بما في ذلك في مكنتي. وقد أنشأت، في شهر تموز/يوليه، فريقاً رفيع المستوى معني بالتعاون الرقمي، ليكون منبرا للحوار للجهات الفاعلة الرئيسية كافة.

أصحاب الفخامة والسعادة،

إن آثار التكنولوجيات الجديدة على الحروب تشكل تحدياً مباشراً لمسؤوليتنا المشتركة عن كفالة السلام والأمن.

وفي تسليح الذكاء الاصطناعي ما يبعث على القلق المتزايد.

فاحتمالات أن توجد أسلحة لها قدرة ذاتية على اختيار هدفها ومهاجمته تقرع أجراس إنذار متعددة - ويمكن أن تشعل فتيل سباقات جديدة للتسلح.

وتضاؤل الرقابة على الأسلحة له تداعياته على ما نبذله من جهود لاحتواء التهديدات، ومنع التصعيد، والامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

دعونا نسمي الأمر باسمه بلا مواربة. إن احتمالات أن توجد آلات يُترك لها أن تقرر إزهاق حياة بشرية وتُروِّد بمقدرة على فعل ذلك هو أمرٌ تأباه الأخلاق.

فمن شأن ذلك أن يؤدي، لا قدر الله، إلى حروب جديدة يُرجح جداً أن تشمل هجوماً إلكترونياً واسع النطاق لا على القدرات العسكرية فحسب، بل وعلى بنى تحتية مدنية تتسم بحيويتها.

إنني متفائل بوضع المبادئ التوجيهية العشرة الممكنة التي صاغها خلال الشهر الماضي في جنيف فريق الخبراء الحكوميين المعني بِنُظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وسيكون من الضروري بذل المزيد من العمل فيما يتعلق بهذه المسائل بغية بناء جسور الثقة بين الأمم ودخلها، إذا أردنا كفاءة الاستخدام المسؤول للتكنولوجيات الجديدة.

وإنني أحثكم على استخدام الأمم المتحدة كمنبر لاسترعاء الانتباه العالمي إلى هذه المسائل الحاسمة ولاحتضان مستقبل رقمي يجلب الأمن والنفع للجميع.

أصحاب الفخامة والسعادة،

إنني أرى، على الرغم من الفوضى والاضطراب اللذين يسودان عالمنا، رياح الأمل تهب في جميع أنحاء المعمورة.

فمنذ أيام قليلة، شهدتُ التوقيع على اتفاق سلام تاريخي بين زعميي إثيوبيا وإريتريا في المملكة العربية السعودية.

ثم ما لبث رئيسا جيبوتي وإريتريا أن اجتمعا في جدّة لكي يطلقا بدورهما عمليةً للسلام.

وأقام كلٌّ من إريتريا والصومال العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وفي المنطقة نفسها، تسنى لزعميي جنوب السودان المتنافسين أن يوقعا أخيراً اتفاقاً للسلام، وقد تم ذلك في سياق مؤتمر قمةٍ عقدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

ويجدوني الأمل في أن يستمرّ توطيد هذه الجهود حتى يتسنى لشعوب القرن الأفريقي أخيراً طي صفحة الحرب والنزاع.

وإن المبادرة الشجاعة التي انبثقت عن مؤتمر قمة سنغافورة المنعقدة بين زعميي الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى جانب الاجتماع الذي جُمع في الآونة الأخيرة زعميي الكوريتين في بيونغ يانغ، يبعثان الأمل في إمكانية إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي تماماً وبصورة يمكن التحقق منها وذلك في سياق الأمن الإقليمي.

وفي زيارةٍ لكولومبيا قمتُ بها في الآونة الأخيرة، أُعجبتُ بالالتزام الشعبي القوي بالسلام الذي أعاد تأكيده الآن الرئيس دوكي.

وفي وسط آسيا، شهدتُ شخصياً تعاوناً معززاً أعقب عملية الانتقال السياسي السلمية التي مرت بها أوزبكستان.



كما خطت اليونان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً خطوة كبرى نحو تسوية الخلافات بينهما. وأنهت بعثتنا لحفظ السلام في ليبيريا هذا العام عقداً ونصفَ عقد من العمل بعد أن شهد البلد أول انتقال ديمقراطي سلمي في تاريخه، فيما يُضاف إلى نجاحات حفظ السلام في أماكن أخرى في منطقة غرب أفريقيا.

ويُعدّ التوصل إلى اتفاقات بشأن اللاجئين والهجرة بشيراً آخر بالأمل، حتى ولو ظل الطريق طويلاً نحو التوفيق بين الاحترام الكامل لحقوق الأشخاص المرتحلين والمصالح المشروعة للدول.

وانتُشِل مئات الملايين في جميع أنحاء العالم من براثن الفقر المدقع على مدى العقود الثلاثة الماضية، كما أننا نجحنا خلال العامين الماضيين في تجنب خطر المجاعة الذي أحرق بأربعة بلدان.

وكان شبابُ أرمينيا في القلب من عملية الانتقال السياسي السلمية التي شهدتها البلد في وقت سابق من هذا العام، مما يدلُّ على إمكانات تسخير الشباب لأصواتهم في سبيل النهوض بالديمقراطية.

وما زالت مساعي تحقيق المساواة بين الجنسين تحرز المكاسب، في أجواء يسودها الوعي المتزايد باستثناء التمييز ضد النساء والفتيات، بدءاً من العنف والتحرش والاستغلال ووصولاً إلى عدم المساواة في الأجر والاستبعاد من عملية صنع القرار.

وكان لا بد للأمم المتحدة أن تقودَ الركب على طريق تحقيق المساواة بين الجنسين. فللمرة الأولى في تاريخ المنظمة، تحققت المساواة التامة بين الجنسين في فريقنا للإدارة العليا وفي صفوف المنسقين المقيمين الذين يقودون الأفرقة القطرية في جميع أنحاء العالم. ونحن ملتزمون أشد الالتزام بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كل مكان.

أصحاب الفخامة والسعادة،  
السيدات والسادة،

اسمحوا لي أن أنقل عن لسان فقيدينا كوفي أنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، ما قاله على سبيل التذكيرة:

”إننا نتقاسم مصيراً مشتركاً. ولن يتسنى لنا أن نمتلك زمامه إلا إذا واجهناه معاً. وهذا، أيها الأصدقاء، هو سبب وجود الأمم المتحدة.“

إن مستقبلنا تستند عمُده إلى التضامن.

فلا بد لنا من إصلاح ما انحار من جسور الثقة.

ويجب علينا أن نبث الحياة من جديد في أوصال مشروعنا المتعدد الأطراف.

ويجب أن نحفظ للجميع كرامتهم بلا استثناء.

ولكم جزيل الشكر.